

المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية

«مشروعك»

مقدمة المشروع

في إطار دور الدولة بـ «الإرتقاء بمستوى المواطن» على جميع المستويات حيث أنه الهدف الأسمى ويجب أن يشعر المواطن بمجهودات الدولة في الإرتقاء بمستواه في جميع المجالات (الغذاء - الصحة - التعليم - الدخل) فقد قامت وزارة التنمية المحلية بالمشاركة مع البنوك الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والشباب بإطلاق المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية «مشروعك» ليكون هو الأداة للوصول إلى الإرتقاء بمستوى المواطن وإسعاده .

إن هذا المشروع القومي يهدف إلى تنمية مجتمعية في جميع محافظات ومراكز وقرى ونجوع مصر بالتوازي من خلال خلق فرص تنموية ومشروعات صغيرة ومتناهية الصغر في هذه الاماكن وبالتالي خلق فرص عمل وتشغيل للمواطن وخصوصاً الشباب والمرأة مما سينتج عنه شعور المواطن بالرضاء والسعادة لأن الدولة تقف بجانبه وتسانده ويتم خلق حالة من الولاء عند المواطن للوطن وكذلك رفع مستوى المعيشة ودفع عجلة الإقتصاد للأمام.

لقد أعتادنا مبدأ «التنمية بالمشاركة» مما يجعل أهل القرية/النجع أو القسم او المركز بالتعاون مع المحافظات وأجهزة الدولة يتمكنون من المشاركة في صناعة خارطة تطوير وتنمية مجتمعهم وتحديد أولويات التطوير والتنمية المطلوبة لهم باستخدام المشروعات النموذجية والإستفلة من التجارب وتفاذي العقبات السابقة وبالتالي سيعملون جاهدين جنباً إلى جنب مع الدولة لتحقيق هذه الخطة . ولا تقتصر المشاركة في تحديد الاحتياجات وأولوياتها فقط بل تمتد إلى المشاركة في تنفيذ المشروعات التنموية ذات الأولوية والتي تقع ضمن المخططات الإستراتيجية لتلك المناطق والتي بدورها سوف تخلق فرص عمل تصل إلى «خمسة ملايين فرصة عمل» خلال خمس سنوات بعيداً عن العمل بالحكومة من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تمثل قاطرة الإقتصاد في الدول الناشئة.

أن هذا المشروع القومي نابع من الأحساس بأهميته للأمن القومي المصري والضرورات السياسية والأقتصادية والإجتماعية ونظراً لإعكاساته المستقبلية لوقف وتحجيم الظواهر السلبية الخطيرة وهو صمام الأمان للدولة المصرية من حيث تعاون الدولة مع المواطن وخلق حالة من الولاء للوطن

أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

رغم انتشار المؤسسات العملاقة ذات الفروع المتعددة على مستوى العالم والتي تعمل بمليارات الدولارات، إلا أن التوازن الإقتصادي والاجتماعي في الدول يحتم عليها الاهتمام بالفرد متمثلاً في الرياديين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة الذين يغامرون وينشئون أعمالاً صغيرة تشكل الرافد الرئيسيل لإقتصاد الوطني، وتعمل على توازن المجتمع من الناحية الإقتصادية والاجتماعية. ولذلك أصبحت هذه المشروعات محل تركيز جهود معظم حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وبالرغم من أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للإقتصاد القومي إلا أنها تواجه العديد من المشكلات ومن أهم هذه المشكلات مشكلة التمويل. حيث تعتبر القروض هي المصدر الأساسي لتمويل هذه المشروعات في جميع أنحاء العالم ومصدر هذه القروض عادة البنوك التجارية، ولذلك فإن لها دوراً مهماً جداً في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات. ويتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم أرباحها مما يدفعها إلى البحث عن أعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها وتقليل مخاطر الأتمان، والاحتفاظ باحتياطيات وسيولة مناسبة ويتم الجمع بين هذه الأهداف عادةً من خلال إيجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة أعلى، وغير قابل للتعثر مما يعني بأن البنوك تتطلع إلى استثمار زوجودة عالية وبمعدل عائد مرتفع. وهذا بدوره يزيد من صعوبة حصول هذه المشروعات على قروض من البنوك التجارية، هذا بالإضافة إلى الصعوبات الإدارية والقانونية التي تواجه معظم المواطنين الذين يسعون إلى بدأ مشروع صغير أو متوسط.

وتمثل هذه طبيعة المشكلة القائمة وهدف هذا المشروع القومي هو تدليل العقبات امام المواطن وجهات التمويل المختلفة عن طريق التعاون بين **المواطن والدولة والبنوك** وتشجيع الشباب للتوجه إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعدم إنتظار الوظيفة الحكومية.

المواطنين ... شركاء التنمية والتطوير ... مما سيحقق ...

- ١ - العدالة و جودة الحياه .
- ٢ - خلق حالة من الولاء للدولة .
- ٣ - الشعور بالرضاء للمواطن فى جميع انحاء مصر .
- ٤ - شعور كل فرد في المجتمع إن هناك تغييراً حقيقياً يحدث على الأرض .
- ٥ - القضاء على الفقر .
- ٦ - خفض معدلات البطالة .
- ٧ - مكافحة الهجرة الداخلية .
- ٨ - تحويل القرى من قرى مستهلكة إلى قرى منتجة .
- ٩ - خلق مستثمر صغير (والذي هو في المستقبل رجل أعمال ناجح) .
- ١٠ - إشراك أكبر عدد من الشباب والنساء في التنمية والعمل على إنجاح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر .

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي ضمان حصول المواطنين على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يحتم بالتالي تطبيق التنمية بمفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديناميكية التنمية.

جودة الحياة

"جودة الحياة الإنسانية" هي مفهوم يشير إلى حالة الرضاء أوالسعادة أوالرفاهية التي يعيشها الفرد أو مجموعة الأفراد مع متطلبات المعيشة الأساسية ، وتفترض مقاييس نوعية الحياة – بشكل عام – وجود علاقة طردية بين درجة النمو الإقتصادي وحالة الرضاء، فكلما ارتفعت درجة النمو الإقتصادي في مجتمع ما يفترض (بل يجب) أن تتحسن نوعية الحياة لدى أفراد هذا المجتمع ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق نشر ثقافة

“المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر”

1. هي نتاج التفاعل بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر علي الإنسان .
2. إن مفهوم جودة الحياة يشمل المعايير الكمية والنوعية علي مستوي الفرد وعلي مستوي .
- و علي مستوي (..المجتمع،فالمعايير النوعية علي مستوي الفرد (الرضاء عن الحياة ، الإحساس بالسعادة، والمعايير الكمية علي (..المجتمع) القدرة علي المشاركة والتاثير،مقدار الترابط بينالفردوالمجتمع، وعلي مستوي المجتمع (قياس الحالة البيئية ، (..مستوي الفرد (قياس الحالة التعليمية ، المهارات، (..الاقتصادية،

توزيع الأدوار والمهام

الدولة

الدور الرئيسي هو تجهيز خطط عمل المشروع التنفيذية وتسهيل جميع الإجراءات التي من شأنها تحويل هذا المشروع من الورق إلى أرض الواقع والتعامل مع جميع الجهات الحكومية والوزارات المعنية وكذلك الاستفادة القصوى من التجارب الدولية المماثلة

البنوك

الدور الرئيسي كشريك إستراتيجي في هذا المشروع القومي هو المساعدة في حملة التوعية بالمشروع وتقديم نماذج لدراسات الجدوى وتمويل المشروعات وتسويق المنتجات .

المواطن

المواطن هو شريك إستراتيجي وهو الهدف في حد ذاته من هذا المشروع القومي